التطورات الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٨ الوقائع...التطورات ...والخيارات المستقبلية

أ.م.د. خضير عباس النداوي(*) أ.م.د. وسن إحسان العزاوي(**)

جامعة النهرين _ كلية العلوم السياسية

ملخص

البحث: تضمن البحث الموسوم (التطورات الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٨... الوقائع...التطورات...والخيارات المستقبلية)، مقدمة وثلاث مباحث والخاتمة. وقد استعرض المبحث الأول العوامل المؤثرة على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٨ ، وتناول المبحث الثاني المؤشرات الأساسية للاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٨ ، وتطرق المبحث الثالث إلى تطور القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٨ وانتهى البحث بالخاتمة والاستنتاجات المستمدة من مادة البحث .

(*). تدريسي في **جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية /قسم العلاقات الاقتصادية الدولية / بغداد**

(**).تدريسية في **جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية /قسم العلاقات الاقتصادية الدولية / بغداد**

Abstract:

The Economic developments in Iraq after 2008 … the evolutions and developments

The research entitled " The Economic developments in Iraq after 2008 … the evolutions, developments and future options " consists of the introduction, three sections and conclusions. The first section concentrated on the brief introduction of the factors affecting the Iraqi economy after 2008.

The second section demonstrated the basic indicators of the Iraqi economy after 2008, while the third section devoted to the development of economic transformations in Iraq after 2008. Finally, the closers, which included the conclusions that will serve the future economical and political applications in Iraq.

المقدمة:

ظهرت بوادر تحسن تدريجي في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي ،في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وبخاصة في القطاع النفطي كونه القطاع السائد في البلاد ، إلا إن هذا القطاع سرعان ما تأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية في آب/أغسطس ٢٠٠٨، والتي أدت لانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية ،وبخاصة إن الاقتصاد العراقي يعتمد كلياً على الموارد المالية المتأتية من بيع النفط الخام ، مما أسس لمرحلة جديدة في تاريخ العراق السياسي والاقتصادي .

وتعرض العراق في العاشر من حزيران ٢٠١٤ لنشاط إرهابي واسع النطاق تمثل بقيام قوات ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام والتي عرفت إعلامياً باسم "داعش" باحتلال مدينة الموصل وأجزاء أخرى من محافظات صلاح الدين والانبار مما أدى إلى قطع جزءاً من النفط المصدر عبر الأنبوب العراقي التركي وتزامن مع تلك التطورات حدوث انهيار جديد لأسعار بيع النفط الخام

في الأسواق الدولية في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ، مما اثر على أداء الاقتصاد العراقي بكافة قطاعاته .

ومع إن العراق يمتلك قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد البشرية والطبيعية، إلا أن التطورات الاقتصادية التي حصلت في العراق بعد ٢٠٠٨ بكل أيجابياتها وسلبياتها تتطلب التذكير بحقيقة أنَّ نجاح بعض الاقتصاديات أو فشلها يرتبط بادرات تنفيذية مؤثرة وأخرى ليس لها تثير، وكيف إن بعض المجتمعات تعيش في رخاء وأخرى في ركود،فان من الجوهري تناول العلاقة بين التطورات التي حصلت في كل من الميدانين السياسي والاقتصادي في آن واحد لسبر أغوار مآل التطورات الحاصلة بالاقتصاد العراقي خلال هذه المدة .

أولاً. هدف البحث:

يستهدف البحث أستعراض العوامل المؤثرة على الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٨.، لتوضيح التجليات ، أي بأظهار الحقائق بموضوعية بقدر المستطاع بنقاط قوتها (strong point) ومكامن ضعفها(weak point) بالتركيز على التطورات الاقتصادية والتحولات الاقتصادية ، وصولاً لتثبيت احتمالات مستقبلية تتناسب مع المقدمات الأساسية للموضوع.

ثانياً. مُشكلة البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تأثير التطورات الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٨ على أداء الاقتصاد العراقي ، وذلك بهدف تسليط الضوء على نمط العلاقة بين التأثير المتبادل بين الخطوات السياسية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي العراقي ، وللوقوف على حقيقة إشكالية البحث وتحليل أبعادها وصولاً إلى بلوغ الهدف المنشود نرى من المناسب الإجابة على الأسئلة آلاتية:

١. ما هي خلفية العوامل المؤثرة على الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٨؟

٢. ما هي المؤشرات الأساسية للاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٨؟

٣. ما هي التطورات الرئيسية لقطاعات الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٨؟

ثالثاً. فرضية البحث:

أعتمد البحث على فرضية قوامها " وجود تناسب طردي بين التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية في العراق ، فكلما تعززت واستقرت الأوضاع السياسية ، كلما انعكس ذلك ايجابيا على التحولات الاقتصادية ، وبعكس ذلك يؤدي إلى تداعيات سلبية في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثير العوامل الأخرى التي تشهدها العراق في كافة المجالات الداخلية والإقليمية والدولية" .

رابعاً. منهج البحث:

لتحقيق الغرض من البحث ،استعان الباحثين بالمنهج الاستنباطي (Deductive Method) والذي يُسمى أحياناً(بالمنهج الأستنتاجي)، وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية ، تاريخية ووصفية، لدراسة الموضوع ، وباعتماد الطريقتين الوصفية (Descriptive Method) والتاريخية (Historical Method) وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية وتوصيفها ومُقارنتها وتفسيرها لاغناء مادة البحث.

المبحث الأول

العوامل المؤثرة على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٨

يمثل العراق خامس اكبر احتياطي عالمي من النفط الخام[١]،ولديه من الموارد المائية ما يجعله بمنأى عن مخاطر الشحة المائية،كما إن قوته العاملة الوطنية تشمل أكثر من ثمانية ملايين شخص وهي تفوق بكثير الموارد الموجودة في إي من بلدان مجلس التعاون الخليجي[٢] ،وبالرغم من سجل التدهور في المؤشرات الاقتصادية المادية والبشرية إلا انه من الممكن لمجموع هذه الموارد خلال عقد من الزمن أن يتيح للعراق استعادة مكانته السابقة كبلد من فئة الدخل المتوسط،غير أن بلوغ هذا الهدف يقتضي تحقيق تحول على ثلاثة مستويات[٣]، وكما يأتي:

١. الانتقال من حالة النزاع إلى إعادة التأهيل.

٢. الانتقال من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد حر موجه نحو النمو.

٣. الانتقال من اعتماد مفرط على النفط إلى اقتصاد متنوع.

وعليه،فأن ابرز العوامل المؤثرة على الاقتصاد العراقي تتمثل بالآتي:

أولا. البرنامج الحكومي : لكل حكومة منهاج خاص تسير عليه طوال مدة ولايتها القانونية، وغالبا ما يرتبط هذا المنهاج برؤى رئيس الحكومة، فضلا عن الأطراف الأخرى المؤتلفة في تشكيلة الحكومية التي تشمل في العراق معظم الكتل الفائزة في الانتخابات، انسجاما مع العرف السياسي المتبع منذ العام ٢٠٠٣ ما يجعلها تجهد لتضمينه بنودا تتناسب مع رؤاها ومصالحها، بالاستعانة بما تملكه من أوراق ضغط مختلفة. يمكن القول ابتداء إن كل برنامج حكومي يكون في الغالب شاملاً ومستوعباً للمطالب والحاجات المختلفة، ومتعاطياً مع كل الشؤون التي تعني المواطن، كالشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والخدمية وغيرها ، إذ كان هذا هو حال البرامج الخاصة بالحكومات السابقة، وهو كذلك فيما يخص الحكومة

الحالية، لذا فالمهم ليس مضمون البرنامج الحكومي بل ما يتم تطبيقه منه، إذ تعد الحكومة ناجحة طالما التزمت بمنهاجها الحكومي، ونفذت اكبر قدر من بنوده.ويرافق ذلك نمط التحول في الدولة والاقتصاد باعتباره مطلباً ملحاً في صياغة أنموذج للتنمية يتسق مع التنوع داخل المجتمع العراقي ،ففي ظل اقتصاد السوق والانفتاح الاستثماري يجعل من اعتماد الحالة التوازنية في الجمع بين الأنموذج الرأسمالي الحر وبين احتفاظ الدولة بالنشاط الاقتصادي خلال هذه المرحلة الانتقالية للاقتصاد العراقي ضرورة ملحة[٤].

كما أن تنفيذ الحكومة لما يتضمنه البرنامج من بنود لا يكون ممكنا بدون وجود دعم سياسي لهذا البرنامج ، فضلا عن تعاطيه مع المصلحة الوطنية، فقيمة أي برنامج حكومي لا تكمن في كم البنود المتضمنة فيه، وإنما في إمكانية تنفيذها أو تطبيقها، فليس كل ما يمكن فرضه بالضغوط أو المساومات السياسية يمكن تنفيذه أو العمل به في الواقع ، ولذلك يفترض بالقوى السياسية أن تتماشى مع الضرورات الوطنية قبل أن تتماشى مع ضروراتها ومصالحها الخاصة ، لارتباط كل منهما بالآخر، لأن أي تقصير في التعاطي مع هذه الضرورات، يمكن ان ينجم عنه تقصير مقابل فتكون الخسارة من نصيب الجميع.ان الحكومات السابقة لم تواجه الصعوبات والمشاكل بسبب صغر قاعدتها أو عدم تضمين برنامجها للمطالب المقدمة من قبل الكتل السياسية ، بل على العكس من ذلك، لأن تلك المطالب كانت من السعة بحيث أصبح من الصعب على أي برنامج حكومي تحقيقها ، ولذلك ليس المهم سعة المشاركة السياسية أو ضخامة المنهاج الحكومي، بقدر تلاؤم هذا البرنامج مع المصلحة الوطنية وإمكانية تطبيقه والعمل به.وقد نص البرنامج الحكومي برئاسة السيد نوري المالكي في ٨ أيار ٢٠٠٦والمتضمن (٣٤)، فقرة ونال ثقة المجلس النيابي في يوم ٢٠ ايار ٢٠٠٦على تشكيل الحكومة على اساس الوحدة الوطنية ومبدأ المشاركة ونبذ العنف وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي نص البرنامج في النقاط (١٨.١٣) على وضع خطة تنمية شاملة للبناء والأعمار والإسراع في تأهيل قطاع الطاقة الكهربائية وتشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية مع الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي والاهم فيما يتعلق بتنظيم قطاعي النفط والغاز وإصدار تشريع يضمن حقوق المحافظات وفق ما ورد في الدستور مع وضع آليات لمكافحة الفساد الإداري والمالي والتعهد بالالتزام بها[٥]. وعلى الرغم من أهمية هذه النقاط غير إن ما أنجز كان مخيبا للآمال،وقد نص رئيس الوزراء في البرنامج

الحكومي الستراتيجي لولايته الثانية للسنوات ٢٠١١.٢٠١٤ على انه " جرى التركيز في السنوات الماضية على ضرورة توفير الأمن والاستقرار المهددين في بلدنا ،وقد عملنا جاهدين حتى تحسن الوضع الأمني تحسنا ملحوظا وان بقيت بعض التهديدات هنا وهناك وبسبب هذا التركيز لم تلق إعادة الأعمار والتنمية الوقت والجهد والإمكانات الكافية ،فنرى معاناة المواطنين في توفير الكهرباء لمنازلهم ،وضعف الرعاية الصحية والتعليم والسكن المناسب والحصول على فرص العمل الكريمة"[٦]، غير إن ما أنجز كان أيضا لا يتناسب مع الاحتياجات الملحة والضرورية للشعب العراقي. وعلى الرغم من أهمية ما تضمنه البرنامج الحكومي الحالي لرئيس الوزراء حيدر العبادي للسنوات ٢٠١٤.٢٠١٨ من بنود ومحاور رئيسية توزعت على ستة أولويات هي "عراق امن ومستقر. الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن . تشجيع التحول نحو القطاع الخاص . زيادة إنتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية . الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية. تنظيم العلاقات الاتحادية المحلية"من الأهم إلى المهم .وبما يتوافق مع الحاجات الأساسية للموطن[٧] ،إلا إن التركيز يكون على محورين هما الأكثر إلحاحا في هذه المرحلة وهما[٨]:

أ.محور الأمن، نظرا لاستمرار الخروق الأمنية وتصاعد التهديدات الإرهابية، ولا شك إن هذه الخروق الأمنية ترتبط بشكل أو بآخر بالفساد الذي أدى ليس فقط إلى هدر الثروات الوطنية، بل أدى كذلك إلى عدم تنفيذ الخطط الخدمية والاقتصادية ، فضلا عن وصول الأموال إلى الإرهابيين ، واستغلالها من قبلهم في قتل الشعب العراقي.

ب. محور الخدمات: فمعاناة المواطن من الخدمات لا تعادلها إلا معاناته من الأمن، وبالتالي لا بد من جهد استثنائي للارتقاء بها وضمان حق المواطن منها ، إذ لا تزال الخدمات الصحية دون المستوى المطلوب ، في حين يعاني التعليم من مشاكل جمة إدارية، أما مشكلة الكهرباء فقد بقيت قائمة دون حل، على الرغم مما رصد لها من أموال أو ما وضع لها من خطط، والشيء نفسه يصدق على الخدمات الأخرى ، كالسكن والماء الصالح للشرب ، الأمر الذي يتطلب تصعيد الجهد والأداء في هذا الجانب كما ونوعا. ان نجاح البرنامج الحكومي يتطلب تضافر القوى السياسية وتعاون السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية لتحقيق ذلك.وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي من حيث تنمية الاقتصاد وضمان حماية المستهلك من الغش والتلاعب وجشع التجار تسعى الحكومة الى[٩]:

١. حسم توجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق وتخلي الدولة التدريجي عن النشاطات الاقتصادية.

٢. تشجيع المنتج المحلي بضمنه تفعيل القوانين المتعلقة بالحماية الوطنية.

٣. تطوير التجارة الخارجية وتجارة الترانزيت والمناطق الحرة.

٤. إعادة النظر بالسياسات المالية والضريبية والنقدية.

٥. دعم الاستثمارات التي تشجع تشغيل الأيدي العاملة المحلية.

٦. الإسراع ببناء ميناء الفاو الكبير وتطويره ووضعه ضمن أولوية المشروعات الإستراتيجية.

ثانياً. الخلافات السياسية: إن تحليل الأسباب الحقيقية التي تقف وراء أزمة الخلافات السياسية ومنذ عام ٢٠٠٣،انه لم يعد خافيا ان النظام السياسي في العراق تم تشكيله على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية والسياسية والتي كانت بمثابة الضمانة للتعايش بين القوى السياسية دون أن يكون لها امتداد حقيقي في التاريخ الاجتماعي للعراق الحديث. والمحاصصه الطائفية والسياسية يقصد بها(الإجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات السياسية والدينية، لضمان تمثيل نسبي لجميع القوى والطوائف والقوميات في الحكومة،بما ينسجم مع كثافتهم السكانية،وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثليها) ، وعلى الرغم إلى إن الدستور لم يشر إلى هذه الإجراءات ،ولم ينص عليها قانونا،إلا أنها باتت عرفا ملزما في تشكيل الحكومات التي أعقبت عام ٢٠٠٣.ودستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ يبين بوضوح ان المواد التي تتحدث عن مناصب رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ،وهي المواد (١) و(٥٤)و(٧٠)و(٧٦)،لا تحدد لونا سياسيا او دينيا أو طائفيا أو قوميا لمرشحي هذه المناصب،ولكن العرف السياسي استقر على ان يكون رئيس الجمهورية من القومية الكردية ورئيس الوزراء من القومية العربية (شيعيا) ورئيس مجلس النواب من القومية العربية (سنيا)،فضلا عن ارتهان توزيع الوزارات والمناصب الأخرى بمعادلة التمثيل السياسي الطائفي . القومي[١٠].

فكانت المخرجات الطبيعية تتمثل في استفحال عنصر انعدام الثقة بين مكونات الشعب العراقي بفعل التأثير السلبي للقوى المتصارعة على الحكم والمحتمية بالادعاءات الطائفية لاستدراج مجال الشرعية الذي يمكنها من البقاء في السلطة من خلال التوظيف السياسي لهذه الادعاءات سواء في كسب الأصوات الانتخابية او في تحقيق مكاسب سياسية على حساب الآخرين،حتى زادت

الفرقة بين القوى السياسية وكانت حكومة نوري المالكي السابقة نتيجة حتمية من نتائج غياب الثقة إلى جانب الصراع الطائفي السياسي. وقد زاد من تفاقم الأزمة دخول المتغيرين الإقليمي والدولي على حساب التوازنات السياسية وصراعات أقطاب السلطة بسبب الأجندات الإقليمية التي تحملها الكتل السياسية من جانب والمصالح التي تحاول تلك القوى حمايتها وقطع الطريق على غيرها من جانب أخر، حتى انقطع خط التواصل المباشر بين شركاء العملية السياسية وارتفع حاجز الشك والتوجس بينها ليصل في كثر من مناسبة إلى حد الصدام والصراع على تأمين مساحات النفوذ وهو ما انعكس سلبا على جميع الجوانب ومنها الجانب الاقتصادي الذي اخذ في التراجع مرة تلو أخرى.وانطلاقا من المسؤولية الوطنية والتاريخية الملقاة على عاتق القوى السياسية العراقية في الحفاظ على المصالح العليا للشعب العراقي ومن اجل الحفاظ على جسور الثقة والوئام بين أبناء البلد الواحد،وفتح اتفاق البناء والتنمية والتطبع نحو مستقبل مزدهر وإيجاد أفضل العلاقات مع المحيطين الإقليمي والدولي، فقد اتفقت الكتل السياسية من خلال وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ٢٠١٤على اعتماد قاعدة أساسية ترتكز عليها ي مواجهة متطلبات المرحلة القادمة وهي[١١] الالتزام بالدستور والعمل بجميع مواده من دون انتقائية، وحل جميع الخلافات والمشاكل العالقة على أساسه باعتباره الجامع المشترك لكل العراقيين.

ثالثاً. الدستور العراقي: يمثل الدستور الدائم باعتباره القانون الأعلى في العراق والذي تم الاستفتاء عليه بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٥، وثيقة رئيسية للمبادئ الأساسية في كافة ميادين الحياة للدولة العراقية[١٢]،فقد احتوى على (١٤٤) مادة توزعت على ستة أبواب هي المبادئ والحقوق والحريات والسلطات الاتحادية(التشريعية والتنفيذية والقضائية والهيئات المستقلة)،وجاء الباب الرابع ليتحدث عن اختصاصات السلطات الاتحادية والخامس عن سلطات الأقاليم والباب الأخير أحكام ختامية وانتقالية.

ومع إن الدستور الدائم قد نال في الاستفتاء نسبة(٧٨%)من أصوات العراقيين إلا انه أثيرت حوله العديد من المشكلات والانتقادات مما دفع بعدد من خبراء القانون الدستوري وقوى سياسية بالدعوة الى تعديل بعض نصوصه وفعلا شكلت لجنة برلمانية لهذا الغرض طبقا لنص المادة (١٤٢)التي تقول(يشكل مجلس النواب في بداية عمله لجنة من أعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسة في المجتمع العراقي مهمتها تقديم

تقرير الى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر يتضمن توصية بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراؤها على الدستور...). وعلى الرغم من تشكيل هذه اللجنة إلا إنها لم تعالج الكثير من الإشكالات التي تستوجب التعديل منها على سبيل المثال لا الحصر في المادة (٢٣) الفقرة ب التي تنص (يحظر التملك لإغراض التغيير السكاني)،فهذا النص فضلا عن كونه مبهما ويحتمل أكثر من تفسير إلا انه لا ينسجم مع الفقرة أ من نفس المادة والتي تقول(للعراقي الحق في التملك في اي مكان من العراق...)،وهو مالا ينسجم مع مبدأ عراق موحد تسوده الديمقراطية والحرية التي تضمن حق التنقل والتملك في كل أنحائه.بالمقابل فقد كانت في الدستور الدائم مواداً تركز على الحياة الاقتصادية ولعل أهمها في المادة (٢٥)والتي نصت على ان(تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل لموارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته) وبما يكفل ضمنا توفير أسس الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق ،والمادة(٢٦) التي نصت على (تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون) ،وشددت المادة(٢٧) على حرمة وحماية الأموال العامة وأملاك الدولة كما عالجت المادة (٢٨)موضوع الضرائب وركزت الفقرة ثالثا المادة (١١٠) على اختصاصات السلطات الاتحادية برسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية لها[١٣].

والملاحظ إن حالة ضعف مؤشرات شفافية الموازنة في العراق لعام ٢٠١٥ لا يعود إلى وجود صعوبات قانونية أو إمكانيات فنية داخل وزارة المالية فحسب، بل إلى عدم إدراك أهميتها وأولويتها،حتى أصبحت التحديات التي تواجهها تمثل تحديات حرجة تركزت في [١٤]:

١. نقص موارد ومصادر التمويل بسبب ما يشهده العالم من متغيرات متسارعة في أسعار النفط الخام باتجاه الانخفاض وما صاحبه من انخفاض في إنتاج وتصدير النفط العراقي وهو ما انعكس سلبا على الإيرادات المتأتية من مبيعات النفط وأثرها الواضح على انخفاض إيرادات الموازنة مما ينبغي البحث عن بدائل أخرى تمكن الدولة من الاستمرار في تنفيذ برامجها وخططها.

٢. تنامي الإنفاق العسكري لما تعده الدولة من برامج لمحاربه الإرهاب والمتمثلة بداعش.

٣. ظهور أوجه إنفاق جديدة بسبب الحرب ومواجهة الإرهاب وهجرة العوائل النازحة والمتعرضة مناطقهم لسيطرة الإرهاب. وقد سبق للمعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي أن قام في عام ٢٠٠٨ بالتأكيد على ضرورة تبني وزارة المالية مبدأ الشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة الاتحادية، وفي عام ٢٠١٠ تم الحصول على تأييد وزير المالية لمناشدته، ولكن لم يأخذ ذلك الموضع ميدان التطبيق.

أن غياب شفافية الموازنة يتنافى مع مع روح الدستور (الذي ينص على ان المال العام ملك للمواطنين)كما ذكر أعلاه، ومع التعهدات الدولية للعراق بشفافية المعلومات. ان غياب الشفافية ساهم في عدم كفاءة استخدام المال العام، وثم اتساع الفجوة بين الموطن والنخبة السياسية. كما إن استمرار تدني مؤشر شفافية الموازنة الاتحادية، الى جانب ارتفاع مؤشر الفساد، وتخلف مؤشرات الأعمال الاقتصادية التي تصدرها المؤسسات الدولية (Doing Business Survey) سوف يحرم العراق من فرص استثمار الشركات الرصينة في الاقتصاد العراقي وهو أمر يساهم في إعاقة نقل تكنولوجيا والممارسات الإدارية المتقدمة لتطوير القطاع العام والخاص على حد سواء. فضلا عما تقدم فان الشفافية هي احدى مفردات الادارة والحكم الرشيدة الضرورية لدعم سيادة القانون ومحاربة الفسادة ورفع كفاءة الاداء العام، وبغير ذلك يصعب ان يتحقق تقدم في تطبيق الادارة الرشيدة ورفع مؤشرات الأتمان العراقي عالميا. وهو ما يتطلب حلولا جذرية للخروج من هذه الاخطاء.

رابعاً. تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية : ان ارتفاع اسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة و المصدرة ، حيث تزداد عوائدها النفطية ، أساس وارداتها المالية ، مما تؤثر ايجابيا فيها ، وفي اعداد الموازنة العامة لديها ، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الاعباء المالية عليها ، مما يؤثر في اعداد الموازنة العامة فيها ، و يكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض اسعار النفط ، وما يترتب على ذلك من مخاطر واشكاليات. وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات ومسارات أسعار النفط و غالبا ما تكون اشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي و الاقتصادي ، وربما يكون للعوامل السياسية تأثير أكبر من العوامل الأخرى حتى أعتبر النفط ويسبب أهميته الدولية والاستراتيجية سلعة مسببه ، وهذا من شأنه ان يؤثر تأثيراً كبيراً في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر

في قرارات الدول المستوردة للنفط. من هنا ظهر ما سمي بخطر السعر النفطي وما ترتب عليه من مخاطر واشكاليات عديدة لحكومات الدول المصدرة للنفط والتي يعتمد اقتصادها على الايرادات النفطية اعتمادا كليا. والاقتصاد العراقي نفطي في الدرجة الاولى ،اذ تغذي العوائد النفطية ميزانية الحكومة العراقية بقسط كبير من مواردها وتساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد العراقي وقد بلغت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي (٦٥%) في العام ٢٠٠٨ وهي تعد نسبة مرتفعة حسب إحصائيات وزارة التخطيط لعام ٢٠٠٩. وكما هو معروف، فأن الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي هي أحدى مقاييس درجة التنويع ومساهمةالقطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وان زيادة هذه الأهمية النسبية تعكس انخفاض درجة التنويع في الاقتصاد[١٥]. كما ان نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات بلغت حوالي(٩٩%)في عام ٢٠٠٨(وزارة التخطيط ٢٠٠٩)،وهذا يجعل العراق معتمدا على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية. كما ان نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة للعراق مرتفعة جدا فقد بلغت (٩٧%)في العام ٢٠٠٨ ، ويرجع السبب في ذلك الى تفاقم المشاكل التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية الاخرى، كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وهذا ادى الى انخفاض نسبة مساهمتها في تحقيق الايرادات العامة. وهذا يعني، أن تخصيصات الموازنة العامة في العراق شأنه شأن جميع الدول النامية المصدرة للنفط الخام تتوقف في مجملها على المتغيرات الآتية[١٦]:

١. أسعار النفط الخام وتقلباتها المستمرة.

٢الطاقة الانتاجية وحجم النفط المصدر.

٣. الايرادات النفطية ونسبة اعتماد الموازنة العامة عليها.

خامساً. الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي: أن تدهور أسعار النفط العالمية وتأثيراتها في اعداد الموازنة العامة في العراق كان الاكثر وضوحا بعد الازمة المالية التي اجتاحت العالم في الثالث من العام ٢٠٠٨، فقد القت الازمة بظلالها على معدلات النمو الاقتصادي العالمي وبالتالي على الطلب العالمي بشكل عام والطلب على النفط الخام بشكل خاص خلال العامين ٢٠٠٨.٢٠٠٩ مماكان له الاثر الكبير في تراجع الايرادات النفطية للدول المنتجة للنفط وكذلك بالنسبة للعراق ،حيث شكل العام٢٠٠٨ على صعيد السوق النفطية عام جميع المفارقات والتقلبات السريعة،

فخلال النصف الاول منه ارتفعت اسعار النفط عاليا وكادت تصل الى(150)د/ب في شهر تموز ، وسرعان ما بدأت تتهاوى في انحدارها وتدحرجت الى ما دون ال 40) (د/ب، في نهاية النصف الثاني من العام نفسه وخاصه في كانون الاول فاقدة بذلك نحو (115) د/ب، والسبب في ذلك هو ان الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي والتي تركت اثرا سلبيا على الاقتصاد العالمي انعكس ذلك بشكل واضح على السوق النفطية

متمثلا بتراجع مستوى اسعار النفط[١٧] وهذا يعني، أن برميل النفط الخام خسر ما يقارب (٦٠%) من قيمته خلال عدة اشهر.ومن البديهي ان تتاثر الاستثمارات الحكومية بفعل انخفاض اسعار النفط نتيجة انخفاض ايرادات الموازنة العامة ،كما انخفاض لايرادات النفطية ادى الى خفض رصيد الدولة من العملة الصعبة وهو ما حدث فعلا.وما يتطلب لغرض مواجهة هذه التحديات [١٨]:.

١. استخدام النفط العراقي استعمالاً امثلا وعدم تكرار عمليات الهدر والضياع الذي تعرض لها هذا المورد سابقا واستعماله في نهوض القطاعات الاقتصادية الاخرى باعتبار مصادر ايراد للدولة ايضا وعدم الاكتفاء بالنفط كمصدر وحيد للثروة.

٢. بناء انموذج اقتصادي سياسي ديمقراطي للرفاهية الاقتصادية في العراق يوفر العدالة والكفاية في ان وحد.

٣. تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر والعمل على تحسين المناخ الاستثماري من خلال تشريع وتفعيل قانون الاستثمار بما يضمن حقوق المستثمر ويعزز من زيادة الخبرة ونقل التكنلوجيا المطلوبة.العمل على التنويع الاقتصادي لكافة القطاعات وفق ستراتيجية سليمة لذلك.

٤. دراسة واقع المديونية الخارجية بما يعطي القدرة على علاجها وجعل عملية تخفيض الديون معيارا للتعامل الاقتصادي والسياسي مع بقية دول العالم.

٥. محاربة الفساد المالي والاداري بكل قوة فهو الافة التي تأكل كل بذرة تطور وتقدم ممكن ان تتحقق.

المبحث الثاني

المؤشرات الأساسية للاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٨

أولا. الناتج المحلي الإجمالي:

١. الناتج المحلي الإجمالي: يستعمل مصطلح الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) ويرمز له (GDP) للتعبير عن مجموع قيم كافة السلع والخدمات النهائية التي تنتج ضمن الحدود السياسية للدولة خلال مدة زمنية مقدارها سنة واحدة.إن

صفة "النهائية" يُقصد منها تجنب احتساب قيمة أية سلعة أو خدمة منتجة خلال السنة لأكثر من مرة واحدة [١٩]. وبهذا الشأن، يحتل العراق المرتبة (٥٢) من حيث إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عالمياً، وتشكل نسبة مساهمة القطاع الزراعي (٣،٣%) ، والقطاع الصناعي (٦٤،٦%)، فيما تشكل نسبة قطاع الخدمات (٣٢،١%) من الناتج المحلي الإجمالي العراقي [٢٠].

وقد تصاعدت أرقام الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٤) باستثناء عام ٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ .وعلى سبيل المثال كان الناتج المحلي الإجمالي في العراق في عام ٢٠٠٨ بحدود (١٣٠،٢) مليار دولار أميركي ارتفع هذا الرقم في عام ٢٠١٣ إلى (٢٢٩) مليار دولار أميركي ، إلا أن هذا المبلغ تراجع في عام إلى (٢٢٣) مليار دولار أميركي بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وعموما ، وعلى وفق الإحصاءات البنك الدولي ،فأن أرقام الناتج المحلي الإجمالي في العراق لا تزال **مُنخفضة جدا** ، ولا تتناسب مع طبيعة الموارد البشرية والطبيعية الإجمالية للاقتصاد العراقي ، وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات (٤٠٢) مليار دولار في عام ٢٠١٣.في حين كان في العراق وللسنة ذاتها (٢٢٩) مليار دولار أميركي.

٢.معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Rate of Growth) :تُعد معدلات نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي قي العراق في مؤشراته الثلاث { الإجمالي الحقيقي،الإجمالي النفطي والإجمالي غير النفطي}، من المقاييس الأساسية التي تعكس مديات تطور الاقتصاد الوطني . ومع إن معدلات النمو للمدة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٤)، تعكس ظاهرة تذبذب غير مستقرة لهذه المعدلات ، إلا إن الملاحظ إنها كانت لعام ٢٠١٢ هي الأعلى حيث كانت (١٠،٣%و ١٢،٨% و ٨،٤%) ، ثم عاودت نسب النمو بالتراجع بعد عام ٢٠١٣ و٢٠١٤ لتكون سالبة (٢،٧%- و٤،٣%- ز١،٥%-) مما يؤشر **وجود إخفاقات** في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني في العراق. (انظر الجدول ـ١).

٣. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد تأثر هو الأخر بالتداعيات السياسية والاقتصادية ، إذ ساهم ارتفاع أسعار النفط في العراق خلال الأعوام الأخيرة برفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ سجل

ادنى مستوى له في عام ٢٠٠٩ عندما كان (٣٧٠٠) دولار أميركي ، فيما سجل اعلى معدل له في عام ٢٠١٣ عندما وصل إلى (٦٨٠٠) دولار أميركي (الجدول ـ١).

ووفقاً لتقرير أصدره صندوق النقد الدولي في ٢٠١٥/٢/١٩ ، فأن نسبة الانكماش في الاقتصاد العراقي في عام ٢٠١٥ ستكون (٢%) ، ليصبح أول انكماش للاقتصاد العراقي منذ الغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣ ، مما سيؤدي لانخفاض نسبة نمو الاقتصاد العراقي الى ٠١%) في عام ٢٠١٥ [٢١].

(الجدول ـ١)

الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٨ـ ٢٠١٤)

ت	مؤشرات عامة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
١.	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار أميركي) (١)	١٣٠،٢	١١٠،٩	١٣٨،٥	١٨٥،٧	٢١٦	٢٢٩	٢٢٣،٣ (٢)
٢.	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي% (٣)	٦،٦	٥،٨	٥،٩	٨،٦	١٠،٣	٤،٢	-٢،٧
٣.	نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي السنوي %(٤)	١٢،٤	٢،٤	١،٠	١٢،٦	١٢،٨	٠،٣	-٤،٣
٤.	نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي السنوي %(٥)	٢،٢	٨،٦	٩،٧	٥،٧	٨،٤	٧،٣	-١،٥
٥.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(الف دولار أميركي)(٦)	٤،٤	٣،٧	٤،٤	٥،٨	٦،٦	٦،٨	–

ملاحظة : الجدل من إعداد الباحثين اعتمادا على المصادر الآتية :

Sources:

(١) الناتج المحلي الإجمالي العراقي للسنوات ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٣ استنادا إلى: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2015 page 15.

(2).Economic Intelligence Unite, Country Report, 2015, P 10.

(3,4,5,6) .I,M.F. World Economic and Finances Survey Outlook, Middle East and Central Asia, November 2013,table 1,and October, 2014,table 1, p, 96.

ثانيـــاً. تزايـــد معـــدلات البطالـــة (Unemployment):

تزايدت أعداد سكان العراق خلال المدة (٢٠٠٨- ٢٠١٤) من (٣١) مليون نسمة في عام ٢٠٠٨ إلى (٣٤،٦) مليون نسمة عام ٢٠١٤ ، فيما استمرت أرقام أجمالي القوى العاملة في العراق بالتزايد التدريجي خلال تلك المدة ، حيث تراوحت مابين (٧،١٦٢،٢٧١) شخص في عام ٢٠٠٨ لتصل في عام ٢٠١٤ إلى (٨،٤٣٧،١٩٦) شخص ، ووفقاً للمعطيات الإحصائية للبنك الدولي (انظر الجدول -٢)، تجاوزن معدلات نسب البطالة في العراق المعدلات الاعتيادية لتصل إلى (١٥،٣%) في عام ٢٠٠٨ حتى بلغت في عام ٢٠١٤ إلى (١٦%). مما يعني وجود نحو **مليون ونصف مليون عاطل** عن العمل في البلاد.

وكنتيجة لعدم وجود إحصاءات حكومية دقيقة ومتسلسلة عن نسب البطالة السنوية في العراق ووفقاً لتقديرات الدكتور مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء العراقي في محاضرة له بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٥ ، فأن نسب البطالة مرتفعة جدا ، وبلغت نحو (٢٤%) ما عدا المناطق التي يسيطر عليها الإرهاب وهي تعاني من بطالة كاملة، فيما تصل نسبة البطالة بين الشباب إلى (٣٠%)[٢٢] ، وذلك بسبب محدودية فرص العمل ، وبخاصة لدى القطاع الخاص وانكماش الوضع الاقتصادي جراء استمرار تدهور الوضع الداخلي بسبب الإرهاب الوافد من الخارج ، ووجود معوقات هيكلية مركبة في بنية الاقتصاد العراقي . وعندئذ يمكن تقدير أعداد العاطلين في العراق بكونه يتجاوز **ثلاثة ملايين عاطل**_عن العمل في نهاية عام ٢٠١٤، مما يؤشر وجود مشكلة اقتصادية واجتماعية مركبة .

(الجدول ـ ٢)

مؤشرات عن البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٤

السنة	إجمالي سكان العراق (مليون نسمة)(١)	إجمالي القوى العاملة (٢)	البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)(٣)
٢٠٠٨	٣١	٧،١٦٢،٢٧١	١٥،٣
٢٠٠٩	٣١	٧،٣٧٩،١٧٢	١٥،٢
٢٠١٠	٣١	٧،٦٤٢،٦٦٧	١٥،٢
٢٠١١	٣١،٨	٧،٩٠٢،٠٠٧	١٥،٢
٢٠١٢	٣٢،٨	٨،١٧٨،٨٣٢	١٥،١
٢٠١٣	٣٣،٨	٨،٤٣٧،١٩٦	١٦،٠
٢٠١٤	٣٤،٦	ـ	ـ

الجدول من إعداد الباحثين اعتمادا على المصادر الآتية :

(1). Economic Intelligence Unite, Country Report, 2015, p.10

(2,3). data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?page=1

ثالثاً. التطورات المالية:

١. الموازنة الاتحادية السنوية (The Annual Budget): أتسمت أرقام الموازنة السنوية في العراق خلال المدة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٤) بالتذبذب، مع إن اتجاهها العام كان يتجه نحو التزايد التدريجي وعلى سبيل المقارنة كانت أرقام الموازنة السنوية في عام ٢٠٠٨ ما يعادل نحو (٤٢،١) مليار دولار أميركي ، فيما سجلت موازنة عام ٢٠١٤ اعلى الأرقام وكانت (١٥١) مليار دولار أميركي مع إنها الموازنة الوحيدة التي لم تقر في مجلس النواب العراقي ولم يصدر قانون بإقرارها نتيجة لخلافات بين الكتل السياسية . انظر (الجدول ـ ٣).

أما الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥ فقد أقرت وبمبلغ إجمالي يعادل (١٠٦) مليار دولار أميركي ، مع احتساب الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط العراقي على أساس معدل سعر قدره (٥٦) دولار للبرميل الواحد ، ومعدل تصدير قدره (٣،٣٠٠٠٠٠) برميل يوميا (ثلاثة مليون وثلاثمائة ألف برميل يومياً)، بضمنها (٢٥٠٠٠٠) برميل يوميا (مائتان وخمسون ألف برميل يوما) عن كميات النفط الخام المنتج في إقليم كردستان و (٣٠٠٠٠٠) برميل (ثلاثمائة ألف برميل يوميا) عن كميات النفط الخام المنتج عن طريق محافظة كركوك ، وتسجيل جميع الإيرادات المالية المتحققة من بيع النفط الخام في الأسواق الدولية إيرادا نهائيا لحساب الخزينة العامة للدولة في جمهورية العراق ق[٢٣]

ويتضح مما تقدم ، اعتماد موازنة عام ٢٠١٥ على متغير خارجي سلبي ومؤثر جدا وهو (أسعار النفط في الأسواق الدولية)، وقد اتسم هذا المتغير بالتذبذب وعدم الاستقرار ، وقد تراجعت أسعار النفط منذ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ وبنسب وصلت إلى (٦٠%)، مما يعني انخفاض واردات الموازنة العراقية بذات النسبة المنوه عنها . فضلاً عن تثبيت **عجز مخطط**، قدره (٢٥٤٠١٢٣٥٧٨٣) { خمس وعشرون ألف وأربعمائة وواحد مليار ومائتان وخمس وثلاثون مليون وسبعمائة وثلاثة وثمانون ألف دينار} ، ويُغطى هذا العجز من الاقتراض الداخلي والخارجي ومن المبالغ المدورة في حساب وزارة المالية الاتحادية ونسبة من الوفر المتوقع في زيادة أسعار بيع النفط الخام المصدر أو زيادة صادرات النفط الخام[٢٤]. ويعكس هذا المؤشر **فشل السياسة المالية** المطبقة في العراق.

٢. إجمالي الاحتياطيات المالية (Total financial reserves): ارتفعت أرقام الاحتياطيات المالية في العراق خلال المدة (٢٠٠٨ -٢٠١٥) من (٥٠،١) مليار دولار أميركي عام ٢٠٠٨ إلى أن بلغت في عام ٢٠١٤ نحو (٦٤،٨) مليار دولار أميركي (انظر الجدول -٣). فيما ارتفع الاحتياطي الذي يمتلكه البنك المركزي العراقي من **الذهب إلى (٩٠) طناً** بعد أن قام البنك بشراء (٦٠) طنا من الذهب الخالص من شتى أنحاء العالم خلال شهري شباط وآذار ٢٠١٤، بقصد تحقيق اعلى مراحل السلامة المالية للعراق في العالم ، فضلاً عن ذلك فأن هذا الاحتياطي من الذهب يدعم قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى وتعزيز الاقتصاد الوطني [٢٥].

٣. الديون الخارجية (External Debt): يعاني العراق ومنذ عدة سنوات من الديون الخارجية ، ومع خضوع العراق لإجراءات نادي باريس بخصوص جدولة الديون الخارجية وتخفيض قسم منها . وقد شهدت أرقام الدين الخارجي العراقي **انخفاضا** ملموساً خلال المدة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٤) ، لتصل في عام ٢٠١٤ نحو (٥٨،١) مليار دولار أميركي (انظر الجدول ـ٣). إضافة لما تقدم فقد أعلن السيد وزير النفط العراقي الدكتور عادل عبد المهدي بتاريخ ٢ آذار / مارس ٢٠١٥ عن كون العراق مدين لشركات النفط العاملة في العراق بمبلغ **قدره (٢٠) مليار** دولار أميركي[٢٦]. مما يرفع إجمالي الديون الخارجية للعراق **إلى** (٧٨،١) **مليار دولار أميركي.**

ومن المتوقع **زيادة أرقام** الديون الخارجية خلال عام ٢٠١٥، بسبب انهيار أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، ولجوء العراق إلى قناة الاقتراض الخارجي لتمويل العجز السنوي في الموازنة السنوية لعام ٢٠١٥.

٤. التضخم السنوي (Annual inflation): يُمثل التضخم النقدي السنوي الزيادات المتتالية المتعاقبة للأسعار ، وتبعاً لذلك فانه يمثل الانخفاض المستمر في القدرة الشرائية للعملة الوطنية ، ويعكس حالة عدم التوازن الاقتصادي في أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج . وبمراجعة المعطيات الإحصائية المثبتة في (الجدول ـ ٣) يتضح إن معدلات التضخم السنوية تراوحت ما بين_**أعلى** نسبة له وكانت(٦،١%) في عام ٢٠١٠ ، فيما **انخفضت لأدنى** نسبة له (١،٩%) في عام ٢٠١٣ ، إلا إنها عاودت للارتفاع في عام ٢٠١٤ لتصل إلى (٤،٧%). مما يعكس نجاح للسياسة النقدية في العراق والتي اضطلع بها البنك المركزي العراقي . ومن المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم خلال عام ٢٠١٥ بسبب انخفاض الواردات المالية المتأتية من بيع النفط الخام جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، فضلا عن إتباع البنك المركزي إجراءات جديدة لبيع الدولار في أسواق تداول العملات في بغداد..

وفي كل الحالات تعكس هذه الأرقام **مؤشرات ايجابية** على سلامة السياسة النقدية المتبعة في العراق مع عدم إغفال احتمالات ارتفاع نسب التضخم خلال عام ٢٠١٥. وبخاصة مع تراجع نسب النمو الاقتصادي ، فضلا عن تفعيل قانون التعريفة الجمركية الذى يفرض رسوما مرتفعة على الواردات.

(الجدول ـ ٣)

التطورات المالية في العراق للمدة ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٥

السنة	إجمالي الموازنة السنوية (مليار دولار أميركي)(١)	إجمالي الاحتياطيات المالية بما فيها الذهب (مليار دولار أميركي)(٢)	إجمالي الديون الحكومية (مليار دولار أميركي)(٣)	التضخم النقدي السنوي %(٤)
٢٠٠٨	٤٢،١	٥٠،١	ـــ	٢،٧
٢٠٠٩	٥٩،١	٤٤،٣	ـــ	٥،٦
٢٠١٠	٥٢,١	٥٠،٦	٦٠،٩	٦،١
٢٠١١	٦٩،١	٦١،٠٣	٦١	٥،٦
٢٠١٢	٨٧،٤	٧٠،٣	٦٠،٢	٦،١
٢٠١٣	١٠٦	٧٧،٧	٥٩,٤	١،٩
٢٠١٤	{ ١٥١ }(٥)	٦٤،٨	٥٨,١	٤،٧

الجدول من إعداد الباحثين استناداً للمصادر الآتية:

(١). أرقام الموازنة السنوية للسنوات٢٠٠٨ لغاية ٢٠١٣ نقلا عن :خضير عباس النداوي ،الاستثمار النفطي الأجنبي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات بجامعة بغداد ، المجلد(٢٥) العدد (٣) لسنة ٢٠١٤ ، ص ٦٧٣.

(2). data.albankaldawli.org/ indicator

(3). Economic Intelligence Unite, Country Report, 2015, p.10

(4). I, M, F. World Economic and Finances Survey Outlook, Middle East and Central Asia, October, 2014, p, 27.

(٥). قُدمت موازنة عام ٢٠١٤ من قبل الحكومة لمجلس النواب العراقي، إلا إنها لم تقر بسبب خلافات بين الكتل النيابية ولم يصدر قانون باقراها كما هو معتاد وفقا للسياقات الدستورية في العراق. للتفاصيل انظر: التقرير الاقتصادي الخليجي، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ٢٠١٤، ص ٧٤.

رابعاً. الاستثمار الأجنبي (Foreign Investment): لا يزال حجم الاستثمارات الأجنبية في العراق **منخفض جدا** ، ولا يتناسب مع ضخامة حاجة الاقتصاد العراقي لهذه الاستثمارات ، سواءً أكان ذلك لإعادة البناء في مختلف القطاعات ، أم في الاستثمار في مشاريع إنتاجية جديدة .

وتراوحت الاستثمارات الأجنبية المُستثمرة في العراق خلال المدة من (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٣) ما بين (١٨٥٦) مليون دولار أميركي في عام ٢٠٠٨ ، وارتفعت لتصل في عام ٢٠١٣الى (٢٨٥٦) مليون دولار أميركي (انظر الجدول ـ٤). وعموماً، فان الحجم الإجمالي للاستثمارات العراقية لا يزال **منخفض جدا** ولا يتناسب مع حجم المتطلبات الاستثمارية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي .

(الجدول ـ ٤)

إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العراق للمدة ٢٠٠٨ لغاية ٢٠١٤

السنة	إجمالي الاستثمارات (مليون دولار أميركي)
٢٠٠٨	١٨٥٦
٢٠٠٩	١٥٩٨
٢٠١٠	١٣٩٦
٢٠١١	٢٠٨٢
٢٠١٢	٢٣٧٦
٢٠١٣	٢٨٥٢
٢٠١٤	ــ

sources: Source: United Nation, World Investment Report, New Yurok and Geneva ,2014,p-207

المبحث الثالث

تطور القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٨

أولا. القطاع النفطي:

١. الاحتياطي النفطي (Oil Reserves): يمتلك العراق (١٤٤) مليار برميل من النفط الخام كاحتياطي مؤكد في الأول من كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، وتمثل هذه الاحتياطيات ما نسبته (١٨%) من الاحتياطيات النفطية لمنطقة الشرق الأوسط ، ونحو (٩%) من الاحتياطي النفطي العالمي . ويأتي العراق بالمرتبة **الخامسة** عالمياً من حيث امتلاك الاحتياطيات النفطية المؤكدة بعد فنزويلا والسعودية ، وكندا، وإيران . وتتوزع احتياطيات العراق النفطية جغرافياً كما يأتي : (٦٠%) في المنطقة الجنوبية ، و(٢٣%) في المنطقة الوسطى و(١٧%) في محافظة كركوك والمناطق المجاورة لها [٢٧]. ويمتلك العراق نحو (٨٠) حقلا نفطياً ، منها (٧) حقول **نفطية عملاقة** (Supergiant fields) { الحقل العملاق الذي تزيد احتياطياته النفطية المؤكدة عن خمسة مليارات برميل من النفط الخام فأكثر}، فيما يبلغ عدد **الحقول المنتجة** للنفط حاليا في العراق نحو (١٥) حقلا فقط [٢٨].

وتتباين التقديرات بخصوص الاحتياطيات النفطية المؤكدة لإقليم كردستان العراق ، حيث قدّرت وكالة معلومات الطاقة الاميركية (IEA) احتياطيات إقليم كردستان بنحو (٤) مليار برميل من النفط الخام ، فيما تذكر إدارة الإقليم بان الاحتياطيات النفطية في كردستان العراق تتراوح ما بين (٤٥ ـ ٦٠) مليار برميل من النفط الخام [٢٩]. آخذين بنظر الاعتبار وجود (٢٨) حقلاً نفطياً في محافظات ديالى وكركوك ونينوى تقع فيما يسمى بالمناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان [٣٠].

٢. الإنتاج النفطي : يتضمن إجمالي الإنتاج النفطي ، النفط المسُتهلك محلياً مع كميات النفط المّصدر للخارج،واستناداً للمعطيات الإحصائية المثبتة في (الجدول ـ٥) ، فأن الإنتاج النفطي العراقي خلال المدة (٢٠٠٨ـ ٢٠١٤) استمر بوتيرة متصاعدة تدريجياً ، وعلى سبيل المثال ، كان إجمالي الإنتاج النفطي في عام ٢٠٠٨ نحو (٢،٤) مليون برميل يومياً ، انتقل في نهاية عام ٢٠١٤ إلى (٣،١) مليون برميل يومياً .

٣. كميات التصدير : تزايدت كميات النفط العراقي المصّدر للأسواق الدولية خلال المدة (٢٠٠٨ ـ٢٠١٤) ، حتى بلغت (٢،٤) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤ ،(انظر الجدول ـ٥)، وتعود أسباب ارتفاع كميات التصدير

لعاملين أساسيين : الأول، الاستثمارات النفطية الأجنبية في العراق بموجب عقود التراخيص النفطية والثاني ، استثناء العراق من تحديد حصص الإنتاج في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك).

واستناداً لقانون الموازنة الاتحادية رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، يخطط العراق لزيادة كميات التصدير إلى (٣،٣) مليون برميل يومياً ، وذلك بهدف توفير الموارد المالية للموازنة السنوية ، ولمواجهة جانب من أعباء الانهيار الكبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية والذي حدث منذ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ ، وتجاوز نسبة (٥٠%) .

٤. العائدات المالية النفطية السنوية: تأثرت الإيرادات المالية النفطية العراقية بعدة عوامل ، في مقدمتها، تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية ، وعدم استقرار كميات النفط العراقي المصّدر عبر الأنبوب العراقي التركي بسبب تباين وجهات النظر بين الحكومة المركزية وإدارة إقليم كردستان ، واستمرار الأعمال الإرهابية ،ومنها على سبيل المثال ما حدث في حزيران ٢٠١٤ بسيطرة ما يسمى بقوات الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروفة إعلامياً (داعش) على محافظة الموصل وأجزاء واسعة من محافظات صلاح الدين وديالى والانبار ، وما أعقبها بسيطرة (داعش) على سبعة حقول نفطية هي حقول وهي:{عجيل ، وحمرين ، والقيارة ،و بلد، وعين زالة ، وبتمة وحقل نجمة }[٣١] ومن ثم تعطيل الإنتاج النفطي منها.

وعلى الرغم من المعوقات السابقة فقد استمر العراق بتصدير النفط عبر المنافذ الجنوبية للأسواق الدولية ، واستطاع تحقيق عائدات مالية خلال المدة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٤)، حتى وصلت في عام ٢٠١٤ نحو (٩٢،٦) مليار دولار أميركي (انظر الجدول ـ٥).

وتأتي أهمية العائدات المالية النفطية العراقية لاعتماد الموازنة الحكومية وبنسبة تتجاوز (٩٠%) عليها ، ولدرجة إن الاقتصاد العراقي أضحى اقتصاد ريعي بامتياز مع كل ما تحمله هذه الظاهرة من تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني ، مما سيجعل الاقتصاد العراقي رهيناً بالتطورات في قطاع النفط الذي يتأثر كثيراً بالأحداث الداخلية وبالتطورات السياسية والاقتصادية في البيئتين الإقليمية والعالمية .

(الجدول ـ ٥)

مؤشرات عن القطاع النفطي في العراق للمدة ٢٠٠٨ لغاية ٢٠١٤

السنة	الاحتياطي النفطي (مليار برميل) (١)	الإنتاج النفطي (مليون برميل يومياً)(٢)	كميات التصدير النفطي (مليون برميل يوميا)(٣)	العائدات المالية النفطية السنوية (مليار دولار أميركي)(٥)
٢٠٠٨	١١٥	٢،٤	ـ	٦٣،٤
٢٠٠٩	١١٥	٢،٣	١،٩	٤٣،٨
٢٠١٠	١٤٣	٢،٣	١،٨	٥٤،٢
٢٠١١	١٤١،١	٢،٦	٢،١	٨٣،٧
٢٠١٢	١٤٠،٣	٢،٩	٢،٤	٩٢،٦
٢٠١٣	١٤٤،٢	٢،٩	٢،٣	٩٢،٦
٢٠١٤	١٤٤،٢	٣،١	٢،٦ (٤)	ـ

Sources: (1,2,3) OPEC, Annual Statistical Bulletin ,2014,p,17,22,29.49.

(4) U.S. Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Iraq

, January, 2015, p 13.

(٥). جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص ٣٩٥.

ثانياً. قطاع التجارة الخارجية :

شهد قطاع التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٤) تطوراً ملحوظا ، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين العراق ومجمل دول العالم من (٨٠،٦) مليار دولا أميركي عام ٢٠٠٨ ليصل إلى (١٤٤) مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٤، وباستثناء عام ٢٠٠٨ حيث سجل الميزان التجاري عجز مقداره (٢) مليار دولار ، يلاحظ وجود فائضا خلال السنوات اللاحقة حتى عام ٢٠١٤،(انظر الجدول ـ٦). مما عكس نمو الصادرات العراقية من السلع والخدمات ، أكثر من تنامي قيم أرقام الواردات للمدة ذاتها

وبمراجعة المعطيات الإحصائية المثبتة في (الجدول ـ٦) ، يتضح ان العراق استفاد من تجارته الخارجية بتحقيق فائضا مقداره (٢٥،٥) مليار دولار في عام ٢٠١٤، ومما لاشك فيه إن هذا الفائض يعبر عن وجود **عوامل ايجابية** في الاقتصاد العراقي ،تتلخص بالآتي :

١. وجود طاقة إنتاجية فائضة وبخاصة في قطاع النفط الخام .

٢. امتلاك البضائع العراقية المصدرة للخارج قدرة تنافسية في الأسواق الدولية.

٥. حصول العراق على عملات أجنبية يضيفها لاحتياطياته لضمان تمويل الاستيراد الأخرى .

٦. ويفيد الفائض التجاري في تقوية القدرة الشرائية للعملة الوطنية (الدينار العراقي) في أسواق الصرف الدولية .

٧. وتحقيق الاستقرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة للاقتصاد الوطني .

(الجدول ــ ٦)

أجمالي الصادرات والواردات في العراق للمدة ٢٠٠٩ــ٢٠١٤ (مليار دولار اميركي)

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري (الصادرات – الواردات)
٢٠٠٩	٣٩،٣	٤١،٣	٨٠،٦	-٢
٢٠١٠	٥١،٧	٤٣،٩	٩٥،٦	٧،٨
٢٠١١	٧٩،٦	٤٧،٨	١٤٧،٤	٣١،٨
٢٠١٢	٩٤،١	٥٥،١	١٤٩،٢	٣٩
٢٠١٣	٨٩،٧	٦١	١٥٠،٧	٢٨،٧
٢٠١٤	٨٥،٢	٥٩،٥	١٤٤،٧	٢٥،٧

ملاحظة : الجدول من إعداد الباحثين استنادا للمصادر الآتية:

(١). للسنوات ٢٠٠٩ لغاية ٢٠٠١٢ استنادا إلى : للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص٤٢٧.

(٢) لسنة ٢٠١٤ استنادا إلى: Economic Intelligence Unite, Country Report, 2015, p.10

- **الخاتمة:**

أولا . الاستنتاجات: تعكس المعطيات الإحصائية التي تم استعراضها مؤشرات مهمة جدا عن تطورات الاقتصاد الكلي في العراق ، لاسيما وإنها مستقاة من مصادر رصينة ويمكن الركون إليها في تتبع وتحليل جوانب القوة ومكامن الضعف في الاقتصاد العراقي والتي يمكن إيجازها بالاتي :

- **عناصر القوة ، وتتمثل بالاتي :**

أ. **الموارد البشرية والطبيعية** :يمتلك العراق طاقات بشرية كبيرة ، قوامها نحو (٣٤) مليون نسمة ، وبضمنها نحو (٨) ملايين من القوة العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية . كما يمتلك موارد طبيعية هائلة وبخاصة في قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي والتي تجاوزت الاحتياطيات المؤكدة منها (١٤٤) مليار برميل من النفط الخام في عام ٢٠١٥. كما يمتلك قدرة على زيادة طاقات التصدير إلى (٤) مليون برميل من النفط الخام.

ب. **الاحتياطيات المالية** : يمتلك العراق احتياطيات مالية جيدة ، بلغت في عام ٢٠١٥ نحو (٦٦) مليار دولار أميركي و(٩٠) مليار طن من الذهب، مما يعزز استقرار العملة الوطنية (الدينار العراقي) ومن ثم السيطرة على التضخم النقدي بنسبة منخفضة مما يعكس نجاح السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٨.

ج. **فائض تجاري:** يمتلك العراق فائض تجاري جيد تجاوز في نهاية عام ٢٠١٤ حاجز (٢٥) مليار دولار أميركي ، مما يساعد على وجود وقورات نقدية من العملة الصعبة ، لتعزيز أنشطة القطاعات الاقتصادية ، فضلا عن الاستفادة منها لتعديل العجز في ميزان المدفوعات العراقي.

- **عناصر الضعف (التحديات)، ويمكن يجازها بالاتي :**

أ. **الموازنة الحكومية السنوية:** اعتماد موازنة عام ٢٠١٥ على متغير خارجي سلبي ومؤثر جدا وهو (أسعار النفط في الأسواق الدولية)، وقد اتسم هذا المتغير بالتذبذب وعدم الاستقرار وعلى سبيل المثال ، تراجعت أسعار النفط منذ شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١٤وحتى الوقت الحاضر وبنسب وصلت إلى (٦٠%)، مما يعني انخفاض واردات الموازنة العراقية بذات النسبة المنوه عنها . فضلاً عن تثبيت **عجز مخطط،** قدره (٢٥٤٠١٢٣٥٧٨٣) { خمس وعشرون ألف وأربعمائة وواحد مليار ومائتان وخمس وثلاثون مليون وسبعمائة وثلاثة وثمانون ألف دينار} مما يعكس ظاهرة سلبية في مجال ، **السياسة المالية** المطبقة في العراق.

ب. ارتفاع نسبة البطالة: وجود نسبة عالية جدا من العاطلين تجاوزت (٣٠%)، من إجمالي القوى العاملة في العراق ،إي بحدود ثلاثة ملايين عاطل ، مما يؤثر على أداء الاقتصاد الوطني فضلا عن التداعيات السياسية والاجتماعية لهذه المعضلة .

ج. انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي: على الرغم من حاجة الاقتصاد العراقي لإعادة بناء ما دمرته الحروب السابقة ، في مختلف القطاعات الاقتصادية ، إلا إن حجم الاستثمارات الأجنبية المستثمرة في العراق لا زالت محدودة جدا ولم تتجاوز (٢،٨) مليار دولار في عام ٢٠١٣ .

د . الاعتماد على قطاع النفط فقط (اقتصاد ريعي): يعتمد الاقتصاد العراقي وبنسبة عالية جدا على الموارد المالية المتأتية من بيع النفط الخام في الأسواق الدولية ، وعلى سبيل المثال ، تشكل الموارد المالية النفطية ما نسبته (٩٠%) من إيرادات الموازنة الحكومية السنوية ، مما يضع اقتصاد البلد كأسير للتطورات التي ترتبط بهذا القطاع.

هـ . الفساد الإداري(corruption):يحتل العراق المرتبة (١٧١) على الصعيد العالمي من بين (١٧٧) دولة ضمها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية والذي بموجبه يصنف العراق بكونه البلد الأكثر فساداً على الصعيد العالمي. وتتجلى احدى صور الفساد في التعيينات الارتجالية ، حيث يبلغ عدد الموظفين في العراق والذي يبلغ عدد سكانه (٣٤،٦) مليون نسمة ، نحو (٣،٨) مليون موظف(مدني وعسكري)، وهو اعلى رقم في العالم قياسا بعدد السكان . ومن اللافت للنظر طبقا لإحدى الدراسات إن نسبة عمل الموظف الخدمة العامة في العراق لا تتخطى (١٧) دقيقة فقط في اليوم الواحد . وهذا يعطي مؤشراً عن تدهور الأداء الفردي والمؤسسي في العراق والمدى الذي وصل إليه الفساد في إدارة مؤسسات الأجهزة الحكومية [٣٢].

ثانياً. التوصيات: لتجاوز التداعيات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي تقترح الأتي:

١. وضع برنامج يستهدف تسهيل عمل أنشطة القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق وذلك بهدف تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وتشغيل اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.

٢. إعادة الاعتبار وبقوة للقطاعين الصناعي والزراعي في العراق ، وذلك من خلال إتباع الإجراءات القانونية والاقتصادية والمالية لاجتذاب الاستثمارات المالية الداخلية والخارجية لتنشيط عمل الشركات الصناعية والزراعية ، سواءً أكان ذلك لدى المشاءات

التي تمتلكها الدولة أو تلك التي تدار من قبل القطاع الخاص.

٣. أتباع سياسة نقدية من شأنها المحافظة على الاحتياطيات المالية في البنك المركزي العراقي (الدولار والذهب)، لضمان استقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية (الدينار العراقي)، في الأسواق المحلية وبما يضمن استقرار الاقتصاد الوطني.

٤. إتباع مبدأ الشفافية بكل ما يتعلق بتطورات السياسة المالية في البلاد بايجابياتها وسلبياتها وذلك بهدف اطلاع اكبر عدد ممكن من أفراد الشعب العراقي لدفعهم للمساهمة كل من موقعه وبحسب قدرته لتخفيف التداعيات المرحلية التي يمر بها الاقتصاد العراقي .

٥. تطبيق سياسة حازمة من شانها تقليص التأثيرات الكارثية لظاهرة الفساد الإداري والتي آثرت على مجمل ميادين الحياة في العراق ، وبخاصة الميدان الاقتصادي ، وبما يضمن حقوق الملكية العامة للدولة وصيانة ممتلكات الأفراد. وحماية الاقتصاد الوطني .

ختاما ، لابد من التذكير ، بان التطورات التي يشهدها الاقتصاد العراقي خلال المدة من ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٤ ، بايجابياتها وسلبياتها ، لم تكن وليدة الإخفاقات المرحلية مع أهميتها ، بل حدثت نتيجة لتراكم المشاكل التي تعرض لها العراق سابقا جراء الحروب والحصار والاحتلال العسكري الأميركي ، فضلا عن تأثير المشاكل التي عصفت بالاقتصاد الدولي عقب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ وتكرار انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية ،ومع ذلك تتوفر للعراق من القدرات البشرية والطبيعية لإعادة تنشيط القطاعات الاقتصادية للعراق سواء أكان ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي.

مصادر البحث:

١. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى اين؟ ، ط١، دار المواهب للطباعة، بغداد، ٢٠١١.

٢. انظر تفاصيل حديث السيد وزير النفط العراقي السيد عادل عبد المهدي ، في موقع قناة سكاي نيوز الفضائية، وعلى الرابط :
http:www.skynewsarabic.com/web/article/727615/20

٣. الأولويات الإستراتيجية في خطة عمل الوزارات للمدة ٢٠١٤. ٢٠١٨ ، مجلة قضايا سياسية ،العددان ٣٩.٤٠،جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥.

٤. تفاصيل البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء السيد حيدر العبادي،راديو المربد، تنشر على الموقع الالكتروني http://almirbad.com

٥. التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد،٢٠٠٨،

٦. التقرير الاقتصادي الخليجي، مصدر سابق، ص ٨٠. وكذلك محاضرة الدكتور مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢، مصدر سابق.
For more details see: www.youtub.com/watch?v=jHVSpYB2UwU.

٧. تقرير اللجنة المالية حول الموازنة المالية الاتحادية لعام ٢٠١٥ الذي تمت قراءته يوم الأربعاء ٧ ك٢ ٢٠١٥ في جلسة مجلس النواب العراقي.

٨. تقرير صندوق النقد الدولي الذي نشرته صحيفة الحياة ، لندن، ٢٠١٥/٢/٢٠.

٩. جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص ٣٩٥.

١٠. حسن لطيف وعاطف لافي سعدون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات ،بيروت، ٢٠٠٨.

١١. خضير عباس النداوي، الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات / جامعة بغداد ، المجلد(٢٥) العدد(٣)، أيلول ٢٠١٤.

١٢. دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥،ملحق به قرار الإصلاح السياسي للمرحلة القادمة رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٨،إعداد:صباح صادق جعفر الانباري، المكتبة القانونية، شارع

المتنبي، بغداد، ٢٠٠٥ ، ص١٩ـ٢٠.
وكـــذلك: التقريـــر الاســـتراتيجي العراقي٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراســـات الإســـتراتيجية ، بغداد،٢٠١١.
١٣. رسالة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى مجلس النواب المتضمنة الإطار العام لبرنامج الحكومة الستراتيجي للسنوات ٢٠١١. ٢٠١٤، مجلة قضايا سياسية ،العددان ٣٩.٤٠،جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥.
١٤. سالم توفيق النجفي، مستقبل التنمية العراقية ،مجلة المستقبل العربي، عدد (٣٠٥)، السنة (٢٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤.
١٥. عبد علي كاظم المعموري وخضير عباس احمد النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بابل، عدد(٤)،٢٠١١.
١٦. قانون الموازنة العراقية رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٥٢) في ٢٠١٥/٢/١٦.
١٧. مداخلة الخبير النفطي العراقي السيد حمزة ألجواهري خلال ندوة معهد التقدم للسياسات الإنمائية حول التطورات في السياسة النفطية العراقية، بغداد بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٣.
١٨. مركز الخليج للدراسات، التقرير الاقتصادي الخليجي٢٠٢٣ ـ ٢٠١٤، الشارقة، ٢٠١٤.
١٩. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٩ ، بغداد،
٢٠. مظهر محمد صالح، تداعيات الازمة المالية على الاقتصاد العراقي، ندوة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية للتنمية والتطوير، بغداد،٢٠٠٨ .
٢١. نص برنامج الحكومة العراقية برئاسة السيد نوري المالكي في ٨ايار ٢٠٠٦، مجلة قضايا سياسية ،العددان ٣٩.٤٠، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥.
٢٢. وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ٢٠١٤، مجلة قضايا سياسية.
٢٣. وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط ، دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية ، (بغداد: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ،١٩٨٨).

24..data.albankaldawli.org/ indicator

25. Economic Intelligence Unite, Country Report, 2015,

26 I, M, F. World Economic and Finances Survey Outlook,

27. Middle East and Central Asia, October, 2014,

28. United Nation, World Investment Report, New Yurok and Geneva ,2014,

29. OPEC, Annual Statistical Bulletin ,2014.

30. U.S. Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Iraq , January, 2015.

31.Economic Intelligence Unite, Country Report, 2015,

32. .Economic Intelligence Unite, Country Report, 2015

33.I,M.F. World Economic and Finances Survey Outlook, Middle East and Central Asia, November 2013,table 1,and October, 2014,table 1.

34. U.S. Energy Information Administration,(eia),Country Analysis Brief:Iraq,January 2015,

35. data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?

36. The World Fact book, 15/3/2015.It is available at: cia.gov.

37.www.youtub.com/watch?v=jHVSpYB2UwU.

الهوامش

(1). U.S. Energy Information Administration,(eia),Country Analysis Brief:Iraq,January 2015,p2.

(2). data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?P.1.

(٣). التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد،٢٠٠٨،ص ٢٦٦.

(١). سالم توفيق النجفي،مستقبل التنمية العراقية ،**مجلة المستقبل العربي**،عدد(٣٠٥)،السنة(٢٧)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٤،ص٩٣.

(٢). نص برنامج الحكومة العراقية برئاسة السيد نوري المالكي في ٨ ايار ٢٠٠٦، **مجلة قضايا سياسية** ،العددان ٣٩ـ٤٠،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥،ص٤٩١.٤٩٣.

(١). أنظر نص رسالة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى مجلس النواب المتضمنة الإطار العام لبرنامج الحكومة الستراتيجي للسنوات ٢٠١١ـ ٢٠١٤، **مجلة قضايا سياسية**، المصدر السابق، ص٤٩٧.

(٢). الأولويات الإستراتيجية في خطة عمل الوزارات للمدة ٢٠١٤. ٢٠١٨ ، **مجلة قضايا سياسية** ،العددان ٣٩.٤٠،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥،ص٤٩١ـ٤٩٣.،ص ٥١١. ٥١٢.

(٣). تفاصيل البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء السيد حيدر العبادي،راديو المربد، تنشر على الموقع الالكتروني http://almirbad.com

(٤). الأولويات الإستراتيجية في خطة عمل الوزارات للمدة ٢٠١٤. ٢٠١٨ ، ،مصدر سبق ذكره ،ص٥١٨. ٥١٩.

(١). حسن لطيف وعاطف لافي سعدون، **العراق والبحث عن المستقبل**، المركز العراقي للبحوث والدراسات ،بيروت، ٢٠٠٨،ص٢١٤.

(١). وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ٢٠١٤، **مجلة قضايا سياسية**، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٠.

(٢). عبد علي كاظم المعموري وخضير عباس احمد النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد** ،جامعة بابل،عدد(٤)،٢٠١١، ص ٩.٨.

(١). دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥،ملحق به قرار الإصلاح السياسي للمرحلة القادمة رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٨،إعداد:صباح صادق جعفر الانباري،المكتبة القانونية،شارع المتنبي،بغداد،٢٠٠٥،ص١٩ــ٢٠.وكذلك: التقرير الاستراتيجي العراقي٢٠١١،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد،٢٠١١،ص١٥٢.١٥٥.

(٢). تقرير اللجنة المالية حول الموازنة المالية الاتحادية لعام ٢٠١٥ الذي تمت قراءته يوم الأربعاء ٧ ك٢ ٢٠١٥ في جلسة مجلس النواب العراقي.

(١). أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى اين؟،ط١،دار المواهب للطباعة،بغداد،٢٠١١،ص١٤.

(٢). مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٩ ، بغداد، ص ص ١٠٨و٢١٩.

(١). مظهر محمد صالح،تداعيات الازمة المالية على الاقتصاد العراقي، ندوة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية للتنمية والتطوير ،بغداد،٢٠٠٨،ص٨١.

(٢). اديب قاسم شندي ، مصدر سابق، ص ١٥. ١٦.

(١). وزارة التخطيط، المعهد القومي للتخطيط ، **دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية** ،(بغداد: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ،١٩٨٨)، ص ١٣.

(2). The World Fact book, 15/3/2015.It is available at: cia.gov.

(١). انظر تقرير صندوق النقد الدولي الذي نشرته صحيفة الحياة، لندن، ٢٠١٥/٢/٢٠.

(1).For more details see: www.youtub.com/watch?v=jHVSpYB2UwU.

(١). انظر قانون الموازنة العراقية رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والمنشور في **جريدة الوقائع العراقية**، العدد (٤٣٥٢) في ٢٠١٥/٢/١٦.

(١). المصدر السابق

(٢). مركز الخليج للدراسات، **التقرير الاقتصادي الخليجي٢٠٢٣ ــ ٢٠١٤**، الشارقة، ٢٠١٤، ص٧٦.

(٣). انظر تفاصيل حديث السيد وزير النفط العراقي السيد عادل عبد المهدي ، في موقع **قناة سكاي نيوز الفضائية**، وعلى الرابط : http:www.skynewsarabic.com/web/article/727615/20

(1). U.S. Energy Information Administration,(eia),Country Analysis Brief: Iraq, January 2015,p 2.

(٢). خضير عباس النداوي، الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣، **مجلة كلية التربية للبنات** / جامعة بغداد ، المجلد(٢٥) العدد(٣)، أيلول ٢٠١٤، ص٦٦٩.

(3). EIA.abid, p3.

(٤). انظر مداخلة الخبير النفطي العراقي السيد حمزة ألجواهري خلال ندوة معهد التقدم للسياسات الإنمائية حول التطورات في السياسة النفطية العراقية، بغداد بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٣.

(1). (7). EIA. abid, p 6.

(١). التقرير الاقتصادي الخليجي، مصدر سابق، ص ٨٠. وكذلك محاضرة الدكتور مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢، مصدر سابق. For more details see: www.youtub.com/watch?v=jHVSpYB2UwU.